خفض أسعار النفط: الجميع في مهبّ القرار الأميركيّ

■ عامر نعيم الياس*

الانخفاض غير المسبوق في أسعار النفط العالمية إلى ما دون 45 في المئة من قيمة البرميل بين عامَيْ 2012 و2013، والتي تراوحت بين 105 و110 دولارات، أفرز انقساماً في صفوف المهتمين بالشأنين السياسي والاقتصادي العالميين. حتى زعماء الدول والنخب السياسية فيها دخلوا على خط الصراع ومحاولة ادّعاء الانتصار في لعبة عضّ الأصابع النفطية. ففي الوقت الذي أشار فيه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى إمكانية وقوف السعودية والولايات المتحدة وراء ما يجري في سوق النفط لاستهداف روسيا وإيران، أشار السيناتور الجمهوري المحافظ جون ماكين إلى إيجابية ما اتخذته السعودية في الصراع الدائر مع روسيا. فيما شمت الرئيس الأميركي باراك أوباما بانكماش الاقتصاد الروسي وانخفاض قيمة الروبل قائلاً: «إن بوتين لم يتفوق عليَّ وعلى الولايات المتحدة بمناوراته».

من الواضح أنّ ما سبق يشير إلى الرهان الدولي على خفض أسعار النفط وفي مقدّمه الأميركي. إذ تنظر النخب الحاكمة مجتمعة في الولايات المتحدة إلى ما يجري في السوق النفطية برحابة صدر. حتى أن هذا الملف وحّد المواقف بين جون ماكين وباراك أوباما. فما حقيقة خفض أسعار النفط؟ وهل الأمر عبارة عن جهد أميركي-سعوديّ مشترك؟ أم أن الأمر قرار أميركي بحت خضع لهً الآخرون سواء من حلفاء الولايات المتحدة أو من الدول المعارضة لها؟

في سياق الحديث عن أفول القوة الأميركية، ومحاولة بعض حلفاء الولايات المتحدة التحرر ولو قليلاً من القيود التي تفرضها السياسات الأميركية عليهم، لا بل محاولة فرض بعض الخيارات غير الملائمة لواشنطن ومصالحها على صانع القرار الأميركي كما يظهر في بعض محطات الأزمة السورية، جاء انخفاض أسعار النفط في خضمّ صراع مستعر بدأ يدخل مرحلة الحرب الباردة الجديدة بين روسيا والغرب، وهو ما يفسّر الشماتة الأميركية الظاهرة بما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية في روسيا، والتي لا تتوقف عندها بل يمكن أن تمتدّ إلى الضغط على الدول الأخرى المنتجة للنفط بما فيها السعودية. استناداً إلى تيار سياسي يتبنّى نظرية تقوم على الربط بين التطوّر الديمقراطي والنفط بشكل عكسيّ، بمعنى أنه كلما كانت الدولة منتجة كبرى للنفط، ازداد فيها قمع الحريات وتراجعت فيها الديمقراطية وحُكمت من قبل سلالات حاكمة متصلبة وفاسدة. هذا بالضبط ما جاء على صفحات مجلة «فورين آفيرز» الأميركية في مقال للكاتب مايكل روس قال فيه: «إن الثراء بالنفط يؤدّي إلى الدكتاتورية وعدم الاستقرار الاقتصادي والصراعات العنيفة والفساد». ويرى الكاتب أنه مع بدايات ما يسمى «الربيع العربي» عملت النظم الأوتوقراطية على البقاء في الحكم عن طريق «رشوة المواطنين عبر توفير عدد من المنافع بلا ضرائب وتقديم العطايا. ففي عام 2011 وحده أعلنت الجزائر خططاً استثمارية بقيمة 156 مليار دولار في البنى التحتية وخفّضت الضرائب على السكر، فيما حوّلت السعودية 136 مليار دولار لزيادة المرتبات في القطاع العام ومعونة البطالة ودعم السكن. أما الكويت فقد عرضت هديّة مالية لكل مواطن مقدارها ألف دينار (ما يوازي 3600 دولار أميركي) ومواد غذائية أساسية مجانية لمدة 14 شهراً».

وعلى رغم أنّ «الربيع العربي» لم يشمل الدول التي تحكمها أنظمة ملكية في الخليج، إلّا أن خفض أسعار النفط والتحريض باتجاه خفض الاستهلاك العالمي، خصوصاً من جانب الولايات المتحدة التي تعدّ الأكثر استهلاكاً للنفط على مستوى العالم، قد يساعد في تقويض حكم الأنظمة النفطية. وترى «فورين آفيرز» أن «الولايات المتحدة قد تستطيع المساعدة في تخفيض أسعار النفط العالمية، وتقويض الدكتاتوريات المؤسسة على النفط وحتى من يبيعون نفطهم للصين والدكتاتوريات الأخرى».

الجميع في مهبّ القرار الأميركي الذي يحقق مصالح المستهلك الأكبر ويؤثّر على ما سواه من الدول، سواء الحليفة أم المعادية. فإلى متى تستمر واشنطن في لعبتها؟ وهل تستطيع الحفاظ على استقرار الخليج إذا طال أمد استخدام سلاح خفض الأسعار؟

* كاتب ومترجم سوري

أردوغان يقع في شرّ أعماله... طابخ السمّ آكله

خيبة أخرى تصيب السلطان العثماني رجب طيب أردوغان. صفعة أخرى يتلقّاها الباب العالي بعدما عمل جاهداً لعزل الرئيس المصري المنتخب عبد الفتاح السيسي، فأعلن حرباً شعواء عليه، محرّضاً ومؤلّباً، ومستخدماً شتّى الوسائل كي يعيد الحكم لجماعة الإخوان. وإذ رأى بسياسة قطر ما قبل الأخيرة تلبيةً لطموحاته، من خلال استضافة قطر قياديين من الإخوان والقطيعة التي مارستها مع مصر السيسي، فإن أردوغان تلقى اليوم الصفعة من قطر ذاتها، بعدما أعادت المياه إلى مجاريها، وأنهت القطيعة، وصافح تميم السيسي.

عودة العلاقات القطرية المصرية كانت محور اهتمام صحيفة «مونيتور» الأميركية، التي نشرت أمس تقريراً مفصّلاً عن هذه التطوّرات، واصفةً إياها بأنها شكّلت صفعة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وتقول «مونيتور»: إن محاولات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لرؤية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي منزوع الشرعية ومعزولاً دولياً، تلقّت ضربة أخرى مع توجّه قطر لعودة العلاقات إلى طبيعتها مع مصر. وبدا أن أردوغان هو من أصبح أكثر عزلة دولياً اليوم من السيسي الذي يواصل الحصول على الاعتراف الدولي مع تعزيز قاعدة سلطته في الداخل.

وفي الجولة على الصحف الغربية الصادرة أمس، اخترنا مجموعة من التقارير، تبدأ بتقرير نشرته «تلغراف» البريطانية عن تعرّف امرأة إيطالية إلى صورة طفلها البالغ من العمر ثلاث سنوات في صور ترويجية نشرها «داعش» على الإنترنت. وقراءة من مجلة «فورين بوليسي» الأميركية لوضع المسيحيين في الشرق الأوسط الآخذ في التدهور.

«مونيتور»: عودة العلاقات بين مصر وقطر ضربة جديدة لمحاولات أردوغان عزل مصر دولياً

قالت صحيفة «مونيتور» الأميركية إن محاولات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لرؤية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي منزوع الشرعية ومعزولاً دولياً، تلقّت ضربة أخرى مع توجّه قطر لعودة العلاقات إلى طبيعتها مع مصر.

وبدا أن أردوغان هو من أصبح أكثر عزلة دولياً اليوم من السيسي الذي يواصل الحصول على الاعتراف الدولي مع تعزيز قاعدة سلطته في الداخل.

وتابعت الصحيفة قائلة إن أحدث التطورات في الشرق الأوسط المتمثلة في الخطوة التي قامت بها قطر تعقد، مما أشار إليه إبراهيم كالين، الذي يوصف بأنه وزير خارجية ظل أردوغان، على أنه «الوحدة الثمينة»، في محاولة إضفاء لمحة أخلاقية على عزلة تركيا المتزايدة.

وكانت قطر الدولة العربية الوحيدة التي زارها أردوغان في السنوات الأخيرة واستقبلت مسؤولين رفيعي المستوى من تركيا. واستُخدمت تلك الزيارات من جانب أنصار أردوغان لإثبات أن المنطقة ليست منغلقة أمامه، كما يقول معارضوه.

وكانت زيارة أردوغان الأخيرة للدوحة في أيلول وسبقتها زيارة في تموز قام بها الشيخ تميم بن حمد آل ثان لتركيا، وفي مؤشر على وتيرة تلك الاتصالات الرفيعة بين البلدين، عاد تميم إلى أنقرة لمحادثات رسمية الأسبوع الماضي. وقدمت كل من قطر وتركيا دعماً قوياً للإخوان المسلمين والرئيس المصري السابق محمد مرسي حتى على رغم أنّ عدداً من الحكومات العربية سارت على نهج القاهرة وصنّفت الإخوان جماعة إرهابية.

واعتبرت الصحيفة أن قرار قطر بعودة العلاقات مع مصر إلى طبيعتها يمثل ضربة جديدة لمحاولات أردوغان ضدّ السيسي التي شملت توجيه انتقادات شديدة له في عدد من الأحداث. وكانت قطر قد قررت في أيلول الماضي طرد قادة الإخوان المنفيين، في خطوة مثلت تغييراً في موقفها من الإخوان، والتي ضايقت بالفعل أردوغان الذي كان في الدوحة في اليوم الذي اندلعت فيه أخبار طرد قيادات الجماعة.

ونظراً إلى علاقات أنقرة الوثيقة مع الدوحة، لم ينتقد أردوغان قرارها، واكتفى بالقول إنه بإمكان قادة الإخوان أن يأتوا إلى تركيا لو أرادوا.. بينما الخطوة الأخيرة التي قامت بها قطر تمثل إحراجاً بالغاً لأردوغان من حيث التوقيت، على حد وصف الصحيفة. فمن غير الواضح ما إذا كان أردوغان كان يعلم أثناء مؤتمره الصحافي مع تميم في أنقرة الأسبوع الماضي، عندما أكد «التضامن مع قطر دعماً للمقموعين في العالم»، أن مبعوث أمير قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثان سيلتقي بالسيسي في القاهرة في اليوم التالي.

وجاء بيان مكتب تميم ليفاقم من إحراج أردوغان، إذ قال البيان إن أمن مصر مهم لأمن قطر، وإن البلدين تربطهما علاقات عميقة وأخوية. وقدّم هذا دليلاً أكبر على مدى العزلة التي أصبح فيها أردوغان، وهو يحاول نزع شرعية السيسي دولياً.

ونقلت «مونيتور» عن السفيرة التركية السابقة في الأردن سهي عمر، قولها إن هذه درجة خطرة من الخداع الذاتي في أنقرة في ما يتعلق بالعلاقات مع قطر، فيفترض أن هناك تعاوناً وثيقاً مع الدوحة، لكن لم تتضح أبداً مجالات التعاون تحديداً.

«فورين بوليسي»: الطوائف المسيحية في الشرق الأوسط تواجه تدمير عالمها

رصدت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية أوضاع المسيحيين في المنطقة، وقالت تحت عنوان «عيد ميلاد أسود للمسيحيين في الشرق الأوسط»، إنه مع اقتراب عام 2014 من نهايته، فإن الطوائف المسيحية القديمة تواجه تدمير عالمها. وقالت المجلة إنه في العراق، وعلى رغم أن الحياة لم تكن طيبة لأيّ أحد منذ الغزو الأميركي في عام 2003 الذي أطلق عنان الحرب الطائفية، إلا أنّ الطوائف المسيحية المتنوعة في البلاد تضرّرت بشكل خاص. ومن بين مليون مسيحيّ كانوا يعيشون في العراق في بداية الحرب، بقي منهم 250 ألفاً فقط في البلاد اليوم. وعلى مدار عشر سنوات، قام أعداؤهم بسرقتهم واختطافهم وقصف كنائسهم واختطاف كهنتهم. وقضى على الطائفة المسيحية التي كانت أكثر حيوية في بغداد، وحتى وقت قريب، تركزت غالبية من ظلّوا في الشمال، لاسيما في ثاني أكبر المدن العراقية الموصل. لكن عندما جاء جهاديو تنظيم «داعش»، انتهت الحياة التي عرفها من قبل المسيحيين في شمال العراق. وللأسف، تكررت مأساة مسيحيي العراق في عدد من الأماكن الأخرى. فالتوترات الطائفية تتعمق في العالم، وغالباً ما يكون المسيحيون هم الضحايا.

وتقول المجلة: أصبح مسيحيو سورية، وغالبيتهم من الأرثوذكوس محاصرين في الحرب. والأقباط في مصر ما زالوا يذهبون إلى كنائس محترقة، ولا تزال هناك مشاعر معادية للمسيحيين. وكذلك في الهند، تُستخدَم الكنائس من قبل الهندوس.

وقالت المجلة إن هناك أقليات أخرى مستهدفة في المنطقة مثل الأيزيديين، لكن من المهم تذكّر أنه في قضية مسيحيي الشرق الأوسط، فإن الطوائف التي تتعرّض للهجوم تجسد تقاليد ثقافية فريدة تقف الآن على حافة الضرر الذي لا يمكن إصلاحه وربما حتى الانقراض.

«تلغراف»: إيطالية تزعم وجود طفلها مع «داعش»

زعمت امرأة إيطالية وجود طفلها البالغ من العمر ثلاث سنوات في سورية بين صفوف التنظيم المسلح «داعش»، بعد مطالعة صور له ضمن حملات الترويج التي يقوم بها التنظيم في مواقع التواصل الاجتماعي، بحسب ما نشر موقع الصحيفة البريطانية «تلغراف».

وقالت ليديا سولانا هيريرا إن طفلها اختفى في تشرين الثاني من العام الماضي بعدما تركته مع والده وطليقها اسمار ميسينوفيدش، لتزور أقاربها في كوبا، لتفاجأ بعد عودتها بانضمام زوجها إلى التنظيم المسلح «داعش» مصطحباً طفلها.

وقالت هيريرا إنها شاهدت هذا الأسبوع صوراً لطفلها مرتدياً الزيّ الأسود الخاص بمليشيات التنظيم المسلح، بعصابة معقودة حول رأسه ويحمل رشاشاً آلياً، وذلك في إحدى الصور التي تروج لتنظيم «داعش»، الأمر الذي سبّب لها صدمة، خصوصاً أن الوالد ميسينوفيدش قتل في المعارك بحسب تقارير السلطات الأمنية. وقالت هيريرا إنها تصلّي يومياً ليعود طفلها الذي يدعى إسماعيل إلى أحضانها، موضحة أنها لم تكن تشك بأن طليقها سينضمّ إلى «داعش» مصطحباً طفلها، مشيرة إلى اصطحابه الطفل من قبل لزيارة أقاربه في البوسنة وألمانيا.

وبدأت سلطات الأمن الإيطالية لمكافحة للإرهاب إجراء التحقيقات حول اختفاء الطفل.

صحافة عبرية

ترجمة: غسان محمد

تعرّض قوة «إسرائيلية» لإطلاق نار من غزّة

تعرّضت قوة من الجيش «الإسرائيلي» قبل ظهر أمس لإطلاق النار من جهة قطاع غزّة لدى قيامها بحراسة الأعمال لصيانة السياج الأمني المحيط بجنوب القطاع. وقالت «الإذاعة العامة الإسرائيلية» إن القوة العسكرية ردّت بإطلاق النار على مصادر النيران، فيما تحدثت مصادر فلسطينية عن إطلاق نار كثيف، وإن آليات «إسرائيلية» تطلق قذائفها تجاه منطقة خزاعة شرق خان يونس.

وفي سياق آخر، أطلقت حركة حماس صباح أمس، عدة قذائف صاروخية باتجاه البحر، في إطار تجاربها على الصواريخ التي بحوزتها، حسبما أذاعت «الإذاعة العبرية».

الفساد يضرب «إسرائيل»

كشفت الشرطة «الإسرائيلية» أمس عن تحقيق كبير استمر لمدة سنة، في أكبر قضية فساد داخل «إسرائيل». وأدّى التحقيق إلى اعتقال 30 مسؤولاً حكومياً من بينهم نائبة وزير ووزير سابق ومدير وزارة ومجموعة من مسؤولين حكوميين كبار آخرين.

وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية إن ضباط وحدة «لاهف 433» المتخصّصة في مكافحة الجرائم الخطرة ومكافحة الفساد، داهموا منازل ومكاتب قائمة من الموظفين الحكوميين في وقت مبكر من صباح أمس الأربعاء وسط شبهات بالرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة وتزوير مستندات لشركات وغسيل أموال.

وأوضحت الصحيفة العبرية أن هذه الشبهات طالت حزب وزير الخارجية أفيغادور ليبرمان، الذي وصف القضية بأنها «مطاردة ساحرات» تهدف إلى عرقلة الحملة الانتخابية لحزبه «إسرائيل بيتنا» قبل انتخابات «الكنيست» المقبلة في شهر آذار 2015.

وأشارت «يديعوت أحرونوت» إلى أنّ التحقيق فُتح وسط شبهات بأن المشتبه بهم تآمروا وعملوا بطريقة منهجية للدفع بمصالحهم الشخصية وتلقي أموال للاستخدام الشخصي عن طريق جرائم مختلفة بطريقة أعاقت بشكل كبير الإدارة الملائمة في مناطق حكمهم.

ويشتبه المحققون أنّ مبالغ مالية كبيرة حُوّلت لمنظمات غير حكومية ومجموعات أخرى بصورة غير ملائمة، وفي المقابل، قامت المنظمات بتعيين مقربين وبإرجاع بعض المبالغ المالية على شكل رشى نقدية وفوائد إلى مسؤولين حكوميين.

وقالت الشرطة في بيان لها: إن التحقيق السري كشف طريقة محسوبة قام بها المشتبه بهم وممثلوهم، مستخدمين سلطتهم كمسؤولين حكوميين، بتحويل مبالغ كبيرة من الأموال العامة إلى عدد من الهيئات والسلطات، مقابل مزايا كبيرة لهم ولشركائهم، بما في ذلك تعيينات حكومية ودفعات والمزيد. وسيمثل عدد من المشتبه بهم أمام محكمة الصلح في مدينة «ريشون لتسيون».

وقال حزب «إسرائيل بيتنا» في بيان أصدره ردّاً على حملة الاعتقالات بين صفوفه: «في كل انتخابات منذ تأسيس إسرائيل بيتنا عام 1999، لم تضيع الشرطة القيام باعتقالات وتحقيقات ضد أعضاء الحزب ذات ضجة إعلامية»، مضيفاً: «لو تم الإعلان عن التحقيق قبل الإعلان عن الانتخابات المبكرة أو بعدها، فكان من الممكن أن أنها ذات معنى، ولكن حقيقة أن ذلك تم، مرة أخرى، خلال الانتخابات يظهر أكثر من شيء آخر نية هؤلاء الذين يقفون وراء المسألة، التي تهدف إلى إلحاق الضرر بإسرائيل بيتنا».

وأضاف حزب ليبرمان: «نحن على ثقة ببراءة الأشخاص، وأنه وكما في مناسبات سابقة، بعد أن تهدأ الضجة الإعلامية، فسيثبت أنه لم يكن وراء هذه الإعلانات شيء سوى النية، التي سيكون مصيرها الفشل، في إلحاق الضرر بإسرائيل بيتنا».

ليبرمان يحذّر من عقوبات أوروبية على «إسرائيل»

حذّر وزير الخارجية «الإسرائيلي» آفيغادور ليبرمان، في حديث إذاعيّ، من تدهور العلاقات بين «إسرائيل» والاتحاد الأوروبي ما لم يتم التوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين.

وقال ليبرمان إن السياسة التي يتبعها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وتقضي بإبقاء الوضع القائم قد فشلت.

وفي لقاء مغلق مع رجال أعمال «إسرائيليين» في «جامعة تل أبيب»، أكد ليبرمان أن استمرار الجمود السياسي قد يفضي إلى فرض عقوبات اقتصادية أوروبية على «إسرائيل» مثل ما حدث في الملف الروسي الأوكراني.

شطب ترشيح نتنياهو لرئاسة «الليكود»

ذكرت صحيفة «معاريف» العبرية أنّ المراقب الداخلي في حزب «الليكود» أعلن ظهر أمس، عن شطب ترشيح رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو لرئاسة الحزب، وذلك بذريعة «الاستخدام غير السوي لموارد الحزب». وفي المقابل أعلن رئيس لجنة الانتخابات داخل الحزب أن لا صلاحية اتخاذ مثل هذا القرار للمراقب.

وفي رسالة بعث بها المراقب الداخلي، يشاي غليلي، إلى محامي نتنياهو، ذكر سلسلة من الحوادث التي استخدم فيها موظفو الجهاز الحزبي موارده بشكل غير سويّ. كما أشار إلى أن شطب ترشيح نتنياهو قد يؤدّي إلى أضرار مالية وسياسية للحزب.

كما أشار إلى أنه لا يستطيع إيلاء أهمية للأضرار غير المباشرة لأعضاء الحزب نتيجة شطب ترشيح مرشح في ظروف معينة، لكونه خرق قانون الأحزاب.

تجدر الإشارة إلى أن «الليكود» سينتخب رئيساً له يوم الأربعاء من الأسبوع المقبل. وقد ترشح نتنياهو لرئاسة الحزب إضافة إلى عضو «الكنيست» داني دانون، في حين سحب عضو «الكنيست» موشي فيغلين ترشيحه.

«إسرائيل» تسمح بالتنقيب عن النفط في الجولان

ذكرت صحيفة «هآرتس» العبرية أنّ المحكمة «الإسرائيلية العليا» رفعت حظر التنقيب عن النفط في الجولان، وسمحت بذلك لشركات التنقيب بالبدء في عمليات الحفر. واشترطت المحكمة على شركات التنقيب تقديم خطة واضحة لاستخراج النفط بكميات تجارية إذا تم التحقق من وجوده.

وكانت المحكمة قد حظرت التنقيب بعد شكاوى وردت من جمعيات تعنى بالبيئة ومواطنين تخوّفوا من تلويث بحيرة طبريا وثروتها السمكية.

وسبق أن أعلنت شركة «أفيك» الأميركية البدء بتنقيب تمهيدي عن النفط في الجولان بحفريات يتراوح عمقها بين 1200 و2000 متر، إذ حصلت في منتصف السنة الحالية على التصاريح اللازمة من السلطات «الإسرائيلية»، لكنها قوبلت باحتجاج من قبل سكان المستوطنات في الجولان خوفاً من تبعات سلبية على البيئة، ورُفع الأمر إلى القضاء.

تقرير

تقديرات الاستخبارات العسكرية الصهيونية: الأسد مستقرّ وحزب الله سيبادر إلى عمليات في الجولان قريباً

كتبت صحيفة «هآرتس» العبرية أمس:

في الحرب السورية، ثمة تعادل استراتيجي. لا أحد قادراً على إخضاع خصمه في هذه المرحلة، والحرب في أرجاء الدولة تتركز على معارك محلية للسيطرة، ولا تستطيع ترجيح كفة أحد الاطراف. نظام الرئيس بشار الأسد سيكتفي في المستقبل المنظور بسورية الصغيرة - العاصمة دمشق والممر الذي يصلها مع المدينة الكبرى حلب والمنطقة العلوية شمال غرب الدولة. النظام لا يريد مواجهة عسكرية مباشرة مع «إسرائيل»، لكن الخطر الآخذ في الازدياد من المعسكرين المتشددين - حزب الله من جهة النظام، والمنظمات الجهادية من جهة المتمرّدين - اللذان سيبادران إلى عمليات في هضبة الجولان.

لقد بنى حزب الله عدة شبكات إرهابية في منطقة الجولان بمساعدة إيرانية وسوريّة. والمسؤول عن تشغيل هذه الشبكات اثنان معروفان لـ«إسرائيل». الأول جهاد مغنية، إبن عماد الذي قتل من قبل «إسرائيل» في 2008، والثاني هو سمير القنطار الدرزي اللبناني الذي أطلق سراحه في 2008 بعد أن حُكم بالمؤبّد بسبب قتل عائلة هرآن في نهاريا، وأطلق سراحه في صفقة إعادة جثث الجنود أودي غولدفاسر والداد ريغف.

هذه هي باختصار تقديرات الاستخبارات «الإسرائيلية» حول ما يحدث في سورية، إذ ستمرّ أربع سنوات على الحرب التي خلقت الكارثة الانسانية الاخطر في المنطقة، مع حلول آذار المقبل. وبحسب تقديرات غير رسمية، بلغ عدد القتلى في هذه الحرب نحواً من 200 ألف معظمهم من المدنيين.

حوالى 6.5 مليون مواطن سوريّ اضطروا لترك بيوتهم والتنقل داخل الدولة بسبب الحرب، إضافة إلى 3.5 مليون لاجئ هربوا من سورية ومعظمهم نحو الدول المجاورة.

أحد الاسباب المركزية لوجود التعادل في الميزان بين الاطراف يتصل بالتحول الذي حدث لدى الغرب إزاء هذا الصراع: من التهديد الأميركي بمهاجمة النظام كعقاب لاستخدامه السلاح الكيماوي في آب 2013، إلى الاعلان عن ضربات جوية ضد عدو النظام السوري الاخطر وهو تنظيم «داعش» بعد سنة. حتى وإن لم تعترف الولايات المتحدة بذلك، فإن سياستها تتسبّب فعلياً بازدياد قوة الأسد في وجه أعدائه.

في نظرة إلى الوراء، النقطة التي بدأ فيها الهجوم على الأسد للتوقف كانت نقطة «العشاء الاخير» - التعرض لحياة آصف شوكت، رئيس الاستخبارات السورية وصهر الرئيس، وثلاثة بارزين آخرين في دمشق في تموز 2012.

التحقيق الذي نشرته أسبوعية الصحيفة الأميركية «وول ستريت جورنال» أظهر الفرضية أن الهجوم لم يكن من تنفيذ التحالف، كما زعمت الاطراف، إنما هو حيلة داخلية للنظام من أجل التخلص من شوكت الذي حاول القيام بحلول سلمية قبل مقتله بقليل.

هذا التقدير الذي تسنده الصحيفة إلى مقابلات لنشطاء من المعسكرين في تلك الفترة، لم تصادق عليه حتى الآن الاستخبارات العسكرية. ولكن عملية القتل نفسها هي نقطة تحول مهمة لأنه ازداد بعدها تأييد ايران وحزب الله بشكل كبير لنظام الأسد. أرسل الايرانيون خبراء استخبارات وعصابات مقاتلة، وحزب الله أيضاً أرسل المقاتلين وعجّلت روسيا من إرساليات السلاح للأسد. بناءً على تقديراتهم، فإنّ المتمرّدين السنّة على أبواب السيطرة على سورية اذا لم يُمنَح النظام تأييداً كهذا وبسرعة.

بالتدريج، وخلال عام 2013، حقق معسكر الأسد نجاحات تكتيكية في كبح تقدم المتمردين. وانتقل النظام للتركيز على الدفاع عن سورية الصغيرة التي فيها المصادر الأكثر أهمية بالنسبة إليه.

إذا كان الأسد يسيطر اليوم بشكل فعال على ربع أراضي الدولة أو ثلثها، فهذا يكفيه من أجل البقاء. وقد واجه النظام خطراً واحداً في صيف 2013 بعد مذبحة السلاح الكيماوي ضدّ المدنيين التي أثارت غضب الولايات المتحدة، ولكن للمرة الثانية نجح التدخل الروسي.

الاتفاق الذي حُقّق بين روسيا والولايات المتحدة والذي يطلب تفكيك سلاح الأسد الكيماوي مقابل إلغاء الهجوم العقابي الذي خططت له الولايات المتحدة، أزال عن الأسد الخطر.

صعود تنظيم «داعش» في السنة الاخيرة في العراق وسورية، الذي تركز عليه اهتمام العالم وبالذات سلسلة عمليات الاعدام لمواطنين غربيين في الصيف، خدم الأسد خصوصاً، إذ أهمل الغرب نهائياً الجهد المتردّد منذ البداية بإسقاط نظام الرئيس الأسد. وتركيز إدارة أوباما على الهجوم ضدّ «داعش» يخدم الأسد من اجل البقاء. حتى وإن كان هذا ليس هدف الأميركيين، فإن هذه هي النتيجة بالفعل.

تأثيرات الصراع في سورية مستمرة في الامتداد إلى الدول المجاورة وبالذات لبنان والعراق، إذ لا حاجز فيزيائياً بينها وبين جاراتها. «الخلافة الإسلامية» التي أعلن عنها تنظيم «داعش» تمتد على جانبي الحدود شمال العراق وشرق سورية.

على الحدود اللبنانية اضطر حزب الله لنشر خطّ من المواقع العسكرية، إذ يتواجد باستمرار نحو من ألف مقاتل بهدف منع ادخال الامدادات لمقاتلي الجهاد السنّي من سورية إلى داخل الدولة. إقامة خط المواقع الذي يقوم مقاتلو حزب الله بعمل الدوريات على طوله كان رداً على موجة العمليات في لبنان، بعضها في معاقل حزب الله في الضاحية في بيروت قبل أكثر من سنة.

خسائر حزب الله في الأرواح بسبب المعارك في سورية تُقدر بـ 550 قتيلاً ومئات الجرحى. تضع المنظمة بشكل دائم حوالى خمسة آلاف مقاتل في سورية، هناك يدافعون عن أملاك حيوية لنظام الأسد. وقوة صغيرة مكونة من عدة مئات أرسلت من لبنان إلى العراق للدفاع عن المواطنين الشيعة في وجه «داعش».

في الجيش «الإسرائيلي» يلاحظون تحسّناً في المستوى التنفيذي لحزب الله بسبب الخبرة التي اكتسبها رجاله في سورية. في المقابل، هناك تراجع دراماتيكي للتهديد التقليدي لـ«إسرائيل» من قبل سورية. أكثر من 80 في المئة من الصواريخ والقذائف للجيش السوري استُخدمت حينما أطلقت نحو أهداف المتمردين. لم يبق في الجولان أوكار قذائف موجهة إلى «إسرائيل»، ومناورة عسكرية سورية في «إسرائيل» غير قائمة، والتهديد الكيماوي أزيل بسبب تفكيك هذا السلاح. وهكذا حدث تغيير أساسيّ في التوازن بين «إسرائيل» وبين من اعتُبرت عدوتها خلال أربعين سنة.

حول المخاطر، هناك خطر لعمليات في هضبة الجولان من قبل المعسكرين المتشدّدين. تنظيمات سنّية متطرّفة تنتمي لـ«القاعدة» موجودة قرب الحدود أكثر مما في السابق، وقد تقوم بتنفيذ عمليات مشابهة لعمليات حدثت في مناطق أخرى.

حزب الله أيضاً يبني شبكات إرهابية هناك، وقد سبق أن أطلقت هذه الشبكات الكاتيوشا بقطر 107 ميلليمتراً باتجاه الجولان خلال الحرب في غزّة في الصيف. يُقدّرون في «إسرائيل» أن حزب الله وبموافقة الأسد سيستغل المنطقة الصغيرة التي تحت سيطرة النظام شمال الهضبة من اجل المبادرة إلى عمليات ضدّ «إسرائيل». مثل الانتقام للضربات الجوية المنسوبة لـ«إسرائيل» داخل لبنان وسورية.

على رغم أن الأسد بقي صامداً في الحرب الفظيعة، إلا أنه حدث في الآونة الاخيرة تحوّل كامل في نظرة «إسرائيل» وتعاملها مع الجبهة الشمالية. قبل عقدين من الزمن كان قلق «إسرائيل» وقادة المنطقة الشمالية مثل عميرام لفين وغابي آشكنازي، هو عملية ممكنة من قبل حزب الله. ولكن الاحتمالية الاكثر إقلاقاً من ناحيتهم كانت احتمالية اندلاع حرب مع سورية. اليوم انقلبت الأمور.

قائد المنطقة الشمالية، أفيف كوخافي، قلق من عمليات محتملة في الجولان، لكنه يستعدّ من أجل مواجهة مستقبلية مع عدوّ صعب جدّاً، حزب الله في لبنان.

من المفترض أن يوافق المجلس الوزاري المصغر قريباً على قرار وزير الدفاع موشيه يعالون عدم إنتاج الكمّامات الواقية من السلاح الكيماوي. والمبرّر لهذا القرار، التراجع الكبير لتهديد السلاح الكيماوي السوري على خلفية تفكيك مستودعات السلاح الذي تم قبل أكثر من سنة.

قبل سنة، قرّر يعالون تجميد توزيع الكمامات الواقية للمواطنين وإنتاجها بشكل أقل بسبب تراجع التهديد ومن أجل توفير الاموال، وفي تلك الفترة قرّر إعادة النظر، ورؤية إذا ما كان بالامكان وقف الانتاج كلّياً.